

201633 - قصة نفي عمر لنصر بن حجاج من المدينة ؟

السؤال

قيل بأنّ عمر بن الخطاب نفى نصر بن الحجاج لحمله الفائق ؟ هل هذا صحيح ؟ وما سبب ذلك ؟

الإجابة المفصلة

ورد خبر نفي عمر بن الخطاب رضي الله عنه نصر بن الحجاج إلى البصرة لثلا تفتن به نساء أهل المدينة من طرق متعددة ، مختصراً ومطولاً :

فرواه ابن شبة في "تاریخ المدینة" (2/762) عن قتادة ، والخرائطي في "اعتلال القلوب" (2/392) ، وابن الجوزي في "ذم الهوى" (ص123) عن محمد بن الجهم بن عثمان بن أبي الجهم ، عن أبيه ، عن جده به مطولاً .
ورواه أبو نعيم في "حلیة الأولیاء" (4/322) ، وابن عساکر في "تاریخ دمشق" (21/62) عن الشعبي ، وابن سعد في "الطبقات" (3/216) عن عبد الله بن بريدة ، وابن عساکر في "تاریخ دمشق" (23/62) عن محمد بن سيرين .

وملخص هذه القصة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يُعْسِنُ بِالْمَدِينَةِ فَسَمِعَ امْرَأَةً تَتَغَنَّى بِأَبْيَاتٍ تَقُولُ فِيهَا:
هل من سبيل إلى خمر فأشربها** هل من سبيل إلى نصر بن حجاج
فَدَعَا بِهِ فَوَجَدَهُ شَابًا حَسَنًا ، فَحَلَقَ رَأْسَهُ ، فَأَرْدَادَ جَمَالًا فَنَفَاهُ إِلَى الْبَصْرَةِ لِئَلَّا تَفْتَنَ بِهِ النِّسَاءُ .
ثُمَّ إِنَّهُ بعث يطلب القدوم إلى وطنه ، ويدرك ألا ذئب له فأبى عليه ، و قال: أما وأنا حي فلأ .
وذكر القصة غير واحد من أهل العلم ، منهم السمعاني في "الأنساب" (3/156)

، وشیخ الإسلام ابن تیمیة في موضع من "مجموع الفتاوى" : (11/552)، (15/109)، (313/15)، (28/109)، (28/371)، وابن القیم في "إعلام الموقعين" (4/284) ، والحافظ ابن حجر في "الإصابة" (6/382) ، وابن مفلح في "الآداب الشرعية" (3/132) ، وغيرهم من أهل العلم .

وقال الدارقطني رحمة الله في "المؤتلف والمختلف" (4/2205):
"نصر بن الحجاج يقال: هو ابن الحجاج بن علاط السلمي ، كان في أيام عمر بن الخطاب ، كان موصوفاً بالجمال ، وهو الذي يقال فيه:
هل من سبيل إلى خمر فأشربها** أم هل سبيل إلى نصر بن حجاج
انتهى .

وذكر نحوه ابن عبد البر في "الاستيعاب" (1/326) ، وابن ماكولا في "الإكمال" (1/560) ، وابن الأثير في "أسد الغابة" (1/456)
وقال الحافظ رحمة الله :

"وَقَفَثُ فِي كِتَابِ الْمُغْرِبِيِّنَ لِأَبِي الْحَسْنِ الْمَدَائِنِيِّ مِنْ طَرِيقِ الْوَلِيدِ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعَ عُمَرُ قَوْمًا يَقُولُونَ: أَبُو ذُؤَيْبٍ أَحْسَنُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، فَدَعَا بِهِ فَقَالَ: أَنْتَ لَعْنَى فَأَخْرُجْ عَنِ الْمَدِينَةِ ، فَقَالَ إِنْ كُنْتَ تُخْرِجُنِي ، فَإِلَى الْبَصْرَةِ حَيْثُ أَخْرَجْتَ يَا عُمَرُ نَصْرَ بْنَ حَجَاجَ .

وَذَكَرَ قِصَّةَ نَصْرِ بْنِ حَجَاجَ، وَهِيَ مَشْهُورَةٌ ”.
انتهى من ”فتح الباري“ (12/159-160).

فهذه القصة مشهورة باستفاضة في كتب أهل العلم ، قد رويت من طرق متعددة ، ولكن لا يسلم طريق منها من مقال ، وأصح طرقها طريق عبد الله بن بريدة مرسلا ، ولكن انتشارها وذكرها في كتب أئمة المسلمين وحافظهم العارفين بالتاريخ والسير ، مع ورودها من تلك الطرق المتعددة يدل على ثبوت أصلها .

ثانيا :

من جهة التكيف الفقهي : فهذا من باب تقديم المصلحة العامة على الخاصة . فإنما الضرر بالمصلحة الخاصة لأجل المصلحة العامة متعين في الجملة .

قال بدر الدين الزركشي رحمه الله في ”المنتور في القواعد الفقهية“ (1/348-349):

”قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامَ: أَجْمَعُوا عَلَى دَفْعِ الْعُظُمَى فِي ارْتِكَابِ الدُّنْيَا، وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِدَ: مِنَ الْقَوَاعِدِ الْكَلِيَّةِ أَنْ تُدْرَأَ أَعْظَمُ الْمَفْسَدَتَيْنِ بِاْحْتِمَالِ أَيْسَرِهِمَا، إِذَا تَعَيَّنَ وُقُوعُ إِحْدَاهُمَا، وَأَنْ يَحْصُلَ أَعْظَمُ الْمَصْلَحَتَيْنِ بِتَرْكِ أَحَقِّهِمَا إِذَا تَعَيَّنَ عَدْمُ إِحْدَاهُمَا. قَالَ: وَأَغْنِيَ أَنْ ذَلِكَ فِي الْجُمْلَةِ، لَا أَنَّهُ عَامٌ مُظْلَقاً، حَيْثُ كَانَ وَوْجَدَ.
وَقَالَ الشَّيْخُ عِزُّ الدِّينِ: إِذَا تَعَارَضَ مَصْلَحَتَيْنِ حَصَلَتِ الْعُلْيَا مِنْهُمَا بِتَفْوِيتِ الدُّنْيَا.“.

وقال السرخسي رحمه الله في ”المبسot“ (9/45) :

”وَإِنْ تَبَثَّ التَّقْفِيَ عَلَى أَحَدٍ، فَذَلِكَ بِطَرِيقِ الْمَصْلَحَةِ، لَا بِطَرِيقِ الْحَدِّ، كَمَا تَقَى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - هِيَتِ الْمُخْتَى مِنَ الْمَدِينَةِ، وَنَقَى عُمْرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - نَصْرَ بْنَ حَجَاجَ مِنَ الْمَدِينَةِ حِينَ سَمِعَ قَائِلَةً تَقُولُ: هَلْ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى حَمْرٍ فَأَشْرِبُهَا** أَوْ هَلْ سَبِيلٍ إِلَى نَصْرِ بْنِ حَجَاجِ فَنَفَاهُ، وَالْجَمَالُ لَا يُوْجِبُ التَّقْفِيَ، وَلَكِنْ فَعَلَ ذَلِكَ لِلْمَصْلَحَةِ“ انتهى .
وقال الألوسي رحمه الله :

”قد يغرب الإمام لمصلحة يراها ، كما صح أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه غرب نصر بن حجاج إلى البصرة بسبب أنه : لجماله افتتن بعض النساء به ” انتهى من ”تفسير الألوسي“ (9/280).

فإن قيل : فإن نساء أهل البصرة سيفتنون به بعد تحوله إليها ، فماذا صنعوا ؟ نقلنا الفتنة من مكان إلى مكان ، ولم نحسن مادتها ! فالجواب أن يقال :

أولا : نفيه من بلده وانتقاله من وطنه بما يشبه العقوبة ، يضعف داعي الفتنة في نفسه وفي غيره ، ويعلم الناس محاربة الهوى وذم الفاحشة ، فإذا علم الناس في زمان عمر الذي يخاف الشيطان منه ويفرق من حضرته أن هذا الرجل إنما نفاه خوف الفتنة : اتقوا الفتنة به ، وحدروها منها ، فكأنه قيل لأهل البصرة ، قد نفيت هذا إلى بلدكم لثلا يساكنني بلد ، فاتقوا الفتنة به .
ثانيا : أن المغترب ليس كالمستوطن ، فإنه في بلد الغربة ينشغل بحال نفسه وبالكسب والعمل ، مما يرفع عنه الرفاهية التي كان يتمتع بها في بلده ، وبين أهله وعشيرته ، وهذا يقلل من جماله ويشغله عن الاعتناء بنفسه وهندهامه .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :

”نَفَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ نَصْرَ بْنَ حَجَّاجٍ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَمِنْ وَطَنِهِ إِلَى الْبَصْرَةِ، لَمَّا سَمِعَ تَشْبِيبَ النِّسَاءِ بِهِ، وَكَانَ أَوْلَى قَدْ أَمْرَ بِاَخْذِ شَعْرِهِ؛ لِيُزِيلَ جَمَالَهُ الَّذِي كَانَ يَفْتَنُ بِهِ النِّسَاءَ، فَلَمَّا رَأَهُ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ وَجْنَتَيْنِ، غَمَّهُ ذَلِكَ، فَنَفَاهُ إِلَى الْبَصْرَةِ؛ فَهَدَا لَمْ يَضْدُرْ مِنْهُ ذَنْبٌ وَلَا فَاجِشَةٌ يُعَاقَبُ عَلَيْهَا؛ لَكِنْ كَانَ فِي النِّسَاءِ مِنْ يَفْتَنُ بِهِ، قَأْمَرٌ بِإِرَازِ الْجَمَالِ الْفَاتِنِ؛ فَإِنَّ اِنْتِقَالَهُ عَنْ وَطَنِهِ مِمَّا يُضْعِفُ هِمَّتَهُ وَبَدَنَهُ، وَيُعْلَمُ أَنَّهُ مُعَاقَبٌ، وَهَذَا مِنْ بَابِ التَّفَرِيقِ بَيْنَ الَّذِينَ يُخَافُ عَلَيْهِمُ الْفَاحِشَةُ وَالْعُشُقُ قَبْلَ وَقْوَعِهِ، وَلَيَسَ مِنْ بَابِ الْمُعَاقَبَةِ ”
انتهى من ”مجموع الفتاوى“ (313/15).

ثالثاً : أن حصول ذلك ونقله وإعلام الناس به : يربّي في أنفس الأجيال محاربة الفتنة ، ويعلم ولاة الأمور بباب من أبواب السياسة الشرعية ، وكيف يقدمون المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ، ويبيّن أن الفتنة بالنساء من أعظم الفتنة .

رابعاً : تقتضي حرمة المدينة إخراج من تفتن به النساء منها ، فيسّير منها إلى بلد آخر ، رعاية لحرمتها وشرفها .

وينظر للفائدة إجابة السؤال رقم : (151671) .

والله أعلم .